

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢

بمد أجل شركة الصناعات المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون التجارة ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى شركة الصناعات المتحدة " شركة مساهمة مصرية " ؛

وعلى قرار الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة الصادر في ٢١ من مايو سنة ١٩٧١ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - مد أجل شركة الصناعات المتحدة (شركة مساهمة متممة بجنسية جمهورية مصر العربية) لمدة خمس وعشرين سنة تبدأ من ٢٢ من مايو سنة ١٩٧١

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ من القعدة سنة ١٣٩١ (٨ يناير سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢

بشأن تجديد تاجير قطعة أرض من أملاك الدولة الأميرية إلى نادى الصعيد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المنقولة والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تجديد تاجير قطعة الأرض رقم ٢٠٣ جدول قسم مينا البصل من أملاك الحكومة الأميرية بمحافظة الاسكندرية والبالغ مساحتها ٦٨٦,٢٥ مترا مربعا وما عليها من منشآت إلى نادى الصعيد العام بإيجار اسبوع قدره جنيه واحد سنويا ولمدة ثلاثين عاما تبدأ من ٧ فبراير سنة ١٩٦٦ ، مع التنازل عن مقابل الانتفاع المستحق على النادى المذكور عن المدد من ١٦ يناير سنة ١٩٦٠ حتى ٦ فبراير سنة ١٩٦٦ وقدره ٣٠١٩ جنيها و ٩٨٤ مليا .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ من القعدة سنة ١٣٩١ (٨ يناير سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢

بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري

للدولة والهيئات العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ، المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٢

بتعيين مدير عام لإدارة المتابعة للشئون الفنية بوزارة الكهرباء،

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١؛

قرر:

مادة ١ - تعيين السيد المهندس محمد طه عبدالله الصفتى، مديرا عاما لإدارة المتابعة للشئون الفنية بديوان عام وزارة الكهرباء.

مادة ٢ - على وزير الكهرباء تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٩١ (١٦ يناير سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٢

بتعيين مدير عام لإدارة المتابعة للشئون المالية والقوى العاملة

بوزارة الكهرباء

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١؛

قرر:

مادة ١ - تعيين السيد علي سيد اسماعيل، مديرا عاما لإدارة المتابعة للشئون المالية والقوى العاملة بديوان عام وزارة الكهرباء.

مادة ٢ - على وزير الكهرباء تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٩١ (١٦ يناير سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرر:

مادة ١ - يمنح رئيس وأعضاء مجلس الوزراء بدلات التمثيل السنوية بالفئات الآتية:

جيبه	رئيس مجلس الوزراء	٢٤٠٠
جيبه	نائب رئيس مجلس الوزراء	٢٤٠٠
جيبه	وزير	٢٠٠٠
جيبه	نائب وزير	٢٠٠٠

مادة ٢ - يمنح مستشارو رئيس الجمهورية بدلات التمثيل بالفئات المقررة لنظرائهم من أعضاء مجلس الوزراء.

مادة ٣ - يمنح شاغلو وظائف الإدارة العليا بالجهاز الإداري للدولة بدل التمثيل بالفئات التالية:

جيبه	وكيل أول	١٥٠٠
جيبه	شاغلو وظائف وكيل وزارة	١٠٠٠
جيبه	(ولا يمنح هذا البدل لشاغلي درجة وكيل وزارة إلا إذا نص على ذلك في قرارات تعيينهم)	٥٠٠
جيبه	مدير عام مصلحة	٥٠٠

مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القرار على العاملين الذين يتقرر لهم بدل تمثيل في الجهات الأخرى التي يخضع العاملون فيها لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه وتطبق فئات بدل التمثيل على أساس تعادل المستويات الوظيفية الواردة بمجدول المرتبات.

مادة ٥ - الوظائف التي سبق أن تقررت لها بدل تمثيل من غير المنصوص عليها في المواد ٢ و٣ ولا يستمر صرف بدل التمثيل لمن يشغلها طبقا للأوضاع السارية.

ويستمر العاملون الذين صدرت قرارات من رئيس الجمهورية بتقرير بدلات تمثيل لهم تزيد عن الفئات الواردة بهذا القرار في صرف البدلات المقررة لهم بصفة شخصية.

مادة ٦ - يسرى التخفيض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه على جميع فئات البدل الواردة بهذا القرار.

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٩١ (١٦ يناير سنة ١٩٧٢)

أنور السادات